

أثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر
دراسة قياسية للفترة 2006-2022

The Impact of Social Subsidy Policy on the Public Budget Deficit in Algeria
Econometric Study for the Period 2006-2022

د. بوعقل مصطفى¹

¹ جامعة غليزان (الجزائر)، mustapha.bouakel@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 2022/06/14

تاريخ القبول: 2022/06/11

تاريخ الاستلام: 2022/02/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2022، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وقد تم معالجة البيانات المجمعة بواسطة برنامج SPSS²⁵. توصلت الدراسة إلى رصد عدة تشوهات في آلية تنفيذ سياسة الدعم الاجتماعي، سواء من حيث التكلفة وحتى نسبة استهداف الفئات المعنية بالدعم، وقد عمق هذا الانحراف من فجوة التسربات المستنزفة خارج دائرة الاستغلال وتوسيع عجز الموازنة العامة طيلة مدة الدراسة، كما أقرت بضرورة مراجعة قرارات تخصيص الموارد وتوزيع الدخل بالشكل الذي يضمن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في ظل الافتقار إلى مقومات الانتقال من الدعم المعم إلى الدعم الموجه.

الكلمات المفتاحية: عجز، موازنة عامة، دعم اجتماعي، إنفاق حكومي.

تصنيف JEL: H29, H62

Abstract:

This study aims to measure the impact of the social subsidy policy on the public budget deficit in Algeria during the period 2006-2022, using a multiple linear regression model. The collected data were processed by the SPSS²⁵ program.

The study found several distortions in the mechanism of implementing the social subsidy policy, both in terms of cost and even the percentage of targeting the groups concerned with support. This deviation deepened the gap of drained leakages outside the circle of exploitation and the expansion of the public budget deficit throughout the study period. It also recognized the need to review decisions about resource allocation and income distribution in a way that ensures economic efficiency and social equality in light of the lack of the requirements of transition from generalized subsidy to targeted subsidy.

Keys words: Deficit, Public Budget, Social Subsidy, Government Spending.

JEL classification codes: H29, H62.

المؤلف المرسل: بوعقل مصطفى، الإيميل: mustapha.bouakel@univ-relizane.dz

تمهيد:

أدى التغيير في فهم وتعريف الدعم الاجتماعي إلى ظهور نهج الخدمة العامة الموجهة للمجتمع، وقد أثار هذا النهج أيضا مدخلا جادا يتعلق بأطر تصميم الموازنة العامة وآليات تنفيذ الدور الاجتماعي للدولة في ظل الديناميكية الحادة التي تشهدها البيئة الاقتصادية الراهنة.

مع مطلع التسعينيات، واجهت معظم الكيانات الاقتصادية أزمة جذرية خطيرة حثت على تغيير مسار العمل، وفي ظل الإصلاحات المتبناة تم تطوير برامج جديدة لضمان استمرارية التكيف، ولكن يبعد اجتماعي. تم تنفيذ أطر الإنفاق متوسطة الأجل (MTEF) واستراتيجية الحد من الفقر (PRS) في معظم البلدان ذات الدخل المنخفض المثقلة بالديون بهدف إعادة تنظيم الاقتصادات بموجب تقييم نفقات متعددة السنوات.

تعتبر التحويلات الاجتماعية مدخلا متجذرا في أغلب الاقتصاديات، حيث أنها غالبا ما تتركب من تحويلات نقدية أو عينية لصالح الأسر أو الأفراد الفقراء أو مجموعات مستهدفة محددة. وهي تعكس السياسة الاجتماعية للدولة وتقسم عادة إلى إجراءات في مجالات المساعدة الاجتماعية والتضامن، الإسكان، التعليم، الصحة، التوظيف والإعانات (دعم الزراعة، والقوة الشرائية للسكان، والطاقة وغيرها). وهي تشمل أيضا مزايا الأسرة وأشكال العمل الاجتماعي الأخرى (المعاشات التفاضلية، وصندوق التضامن الوطني، وإعانات الفائدة، والإعفاءات المختلفة، وما إلى ذلك).

تعد الموازنة العامة محطة مهمة لتصحيح المؤشرات الاقتصادية وتصويب السياسات العامة للدولة، خصوصا وأن الجزائر قد مرت منذ مطلع الألفية الحالية بفترتين مهمتين، تتعلق الأولى منها بالانتعاش الاقتصادي والأخرى بالبحث عن سبل الإقلاع الاقتصادي الناجم عن الانهيار الحاد في أسعار البترول ومخلفات جائحة كورونا. ويقر الخبراء والاقتصاديون أن توازن الميزانية العامة في الجزائر مرهون بعدة عوامل تتباين تأثيراتها من حيث نطاق الإنفاق، مصادر الدخل، آليات التحصيل، تركيبة النفقات وغيرها، وتمثل التحويلات الاجتماعية أكثر هاته العوامل استنزافا للإيرادات وتعميقا لعجز الموازنة العامة.

وفي نفس السياق تشير الدراسات أن سياسة الدعم الكفؤة تقتضي أن تكون لصالح الطبقة الهشة بمحني تصاعدي، وتتضمن استفادة أفقر 40% من السكان على معدل يتراوح ما بين 50% و80% من الدعم. يثار الجدل ولعدة سنوات بشأن كفاءة تسيير مخصصات الدعم الاجتماعي، خصوصا أمام سلسلة العجز المسجلة في الموازنة العامة على امتداد العقد الماضيين، وارتفاع وتيرة المطالب الاجتماعية الداعية إلى تجسيد العدالة وترشيد تخصيص الموارد العامة. وفي ظل هذا الطرح تنبثق معالم الإشكالية المصاغة في السؤال الرئيسي التالي:

- إلى أي مدى تؤثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر؟

للإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على الفرضية الرئيسية التالية:

- يتأثر عجز الموازنة العامة بدرجة كبيرة بسياسة الدعم الاجتماعي المطبقة في الجزائر.

تحاول هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- مناقشة سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر من منظور الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؛
- صياغة نموذج لقياس أثر مخصصات الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر.

هناك ثلاثة أسباب مقنعة على الأقل لدراسة سلوك الدعم الاجتماعي. أولا، الإعانات هي أداة رئيسية لسياسة الإنفاق الحكومية. ثانيا، تؤثر الإعانات على قرارات تخصيص الموارد المحلية، توزيع الدخل، إنتاجية الإنفاق ومرونة الاقتصاد. ثالثا، يثير الدعم الحكومي تساؤلات بشأن مدى التسبب في تشوهات في تخصيص الموارد والتأثير على القدرة التنافسية. وعلى هذا الأساس فإن

تقوم سياسة الدعم الاجتماعي يفي إلى حد كبير إلى سد الفجوة المرتبطة بتحقيق الكفاءة والعدالة والتخفيف من عبء الموازنة العامة في الجزائر.

استدعت خصوصيات الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالموازنة العامة، أهدافها ومبادئها، وكذا الدعم الاجتماعي وهيكله ضمن التشريع الجزائري، كما تم اللجوء إلى المنهج التحليلي الذي يقوم على أساس تحليل تطور نفقات وإيرادات الموازنة العامة وهيكل التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2006-2022، في حين تم اعتماد المنهج الإحصائي بغرض بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد لأثر تغير مخصصات الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر.

وقصد الإلمام بالموضوع والإحاطة بجزئياته تم التعرّيج على الإطار العام لمتغيرات الدراسة، كما تم التطرق إلى تطور الموازنة العامة مع التركيز على العلاقة بين العجز ومخصصات الدعم الاجتماعي، وبناء على هذه المعطيات تم إجراء دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

1- التعريف بمتغيرات الدراسة:

1-1 - الموازنة العامة:

تشكل الميزانية العامة للدولة في التشريع الجزائري حسب المادة 6 من القانون 17/84 من النفقات والإيرادات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها. وحسب المادة 3 من القانون 21/90 الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها تجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال والمرخص بها (لعمري، 2019) ويتم إعداد الموازنة العامة وفقا لخمس مبادئ أساسية تشمل مبدأ وحدة الميزانية، التوازن، السنوية، الشمولية وعدم التخصيص (فاطمة، 2016) وتضيف بعض الدراسات مبدأ الأسبقية، الشفافية، الواقعية (Dan, Inceu, & Zai, 2012).

وتعتمد الموازنة العامة إلى إرساء هدفين رئيسيين يتضمنان توزيع الموارد وتخصيصها بطريقة تتوافق مع الاستراتيجية السياسية والحفاظ على الانضباط المالي (Bloj, 2009).

1-2 - الدعم الاجتماعي:

تستخدم شريحة كبيرة نسبيا من الأبحاث حول الإعانات الحكومية مجموعة متنوعة من المفاهيم لتحديد الدعم. بعبارة عامة، يمكن تعريف الدعم على أنه أي مساعدة حكومية تسمح للمستهلكين بشراء سلع وخدمات بأسعار أقل من تلك التي يقدمها قطاع خاص قادر على المنافسة تماما، أو ترفع دخول المنتجين إلى ما بعد تلك التي يمكن الحصول عليها بدون هذا التدخل. وتشير المساعدة الاجتماعية إلى البرامج الحكومية التي توفر حدا أدنى من دعم الدخل للأفراد والأسر التي تعيش في فقر. تقدم هذه البرامج الدعم إما في شكل تحويلات نقدية مباشرة أو من خلال مجموعة متنوعة من المزايا العينية مثل قسائم الطعام وإعانات الإيجار (Schwartz & Benedict, 1999). من الناحية الرسمية، تضم الإعانات جميع التدابير التي تحافظ على الأسعار للمستهلكين دون مستوى السوق أو تحافظ على الأسعار للمنتجين أعلى من مستوى السوق أو التي تقلل التكاليف على المستهلكين والمنتجين من خلال تقديم دعم مباشر أو غير مباشر (Sowa, 2006).

تعتبر التحويلات الاجتماعية من أهم بنود نفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة، حيث وضعها المشرع الجزائري في القسم السادس (النشاط الاجتماعي، المساعدة والتضامن) تحت العنوان الرابع (التدخلات العمومية) وهذا حسب المادة 24 من القانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية، والشكل الموالي يوضح هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر.

الشكل (1): هيكل الدعم الاجتماعي في الجزائر



المصدر: قويدري كمال، (2015)، دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر،

مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 1، المجلد 6.

وتتضمن إعانات الأسر دعم أسعار المنتجات واسعة الاستهلاك كالحليب، الخبز، السكر والزيت وغيرها، وكذا دعم التعليم عبر كافة الأطوار، دعم الحصول على الكهرباء، الماء والغاز، وإعانات عائلية أخرى.

2 - أثر الدعم الاجتماعي على الموازنة العامة في الجزائر:

تعمل الحكومة الجزائرية من خلال قوانين المالية وبشكل مستمر على الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، من خلال جعل مخصصات الدعم الاجتماعي من أولى الاهتمامات المسطرة في برامج السياسة العامة، للإشارة فإن هاته المخصصات تتجسد بأشكال مختلفة تشمل الإعانات العينية التي تهدف بواسطتها الدولة إلى تخفيض أسعار السلع والخدمات مما يؤدي في الأخير إلى زيادة الدخل الحقيقي، وإعانات نقدية تكون عبارة عن تدفقات مباشرة موجّهة للشرائح المتوفرة على شروط معينة. علاوة على هذا فإن الدعم قد يكون بشكل صريح ويقصد به الانفاق العام الذي يتم تسجيله بصورة واضحة وصريحة كنفقات على عاتق الميزانية العامة للدولة، وتكون لها تكلفة مالية مباشرة، أما الصورة الثانية فتتعلق بالدعم الضمني، وهو يمثل إيرادات ضائعة لا تظهر بشكل صريح في بنود الميزانية العامة، وتؤدي إلى تعميق العجز بها (حنصال و بن أحمد، 2018) ويهدف الوقوف على موقع هاته المخصصات من العجز، يجدر التطرق إلى تطور هيكل الموازنة العامة وكذا التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2006-2022.

2-1 - تطور الموازنة العامة في الجزائر

لقد عمدت الجزائر إلى توظيف الفوائض المترتبة أساسا عن الارتفاع الملحوظ في الجباية النفطية خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2009، في توطيد النمو الاقتصادي. وقد شهد البرنامج الخماسي 2010-2014 تزايدا مستمرا في النفقات العامة، حيث انتقلت قيمتها الإجمالية من 5853 مليار دينار سنة 2011 إلى 6995 مليار دينار سنة 2014، مسجلة أعلى ذروة لها سنة 2012 بقيمة بلغت 7085 مليار دينار.

وبنفس الوتيرة تواصل التوسع في نفقات التسيير، حيث ارتفعت قيمتها خلال نفس الفترة من 3434 مليار دينار إلى 4714 مليار دينار بزيادة قدرت بحوالي 37%، من جهة أخرى، فقد انخفضت قيمة نفقات التجهيز من 3184 مليار دينار سنة 2011 إلى 2544 مليار دينار سنة 2013، بنسبة تعادل حوالي 20%، لتعاود الارتفاع في حدود 2941 مليار دينار سنة 2014.

وقد ركز هذا البرنامج بدرجة كبيرة على تعزيز المشاريع التنموية التي تدخل في إطار نشاط أجهزة دعم وتشغيل الشباب، إضافة إلى الأثر الرجعي المترتب عن تقويم شبكة أجور الموظفين والعمال التابعين لقطاع الوظيفة العمومية (الجريدة الرسمية، 2007).

الجدول (1): تطور النفقات العامة للميزانية خلال الفترة 2006-2022 الوحدة: مليار دج

السنة	النفقات العامة	نفقات التسيير	ن.التسيير/ن.العامة	نفقات التجهيز	ن.التجهيز/ن.العامة
2006	2453.01	1437.87	59%	1015.14	41%
2007	3108.55	1673.91	54%	1434.64	46%
2008	4191.06	2217.78	53%	1973.28	47%
2009	4246.33	2300.02	54%	1946.31	46%
2010	4466.94	2659.08	60%	1807.86	40%
2011	5853.57	3434.31	66%	3184.12	34%
2012	7085.17	4608.25	68%	2820.42	32%
2013	6024.13	4335.61	69%	2544.21	31%
2014	6995.77	4714.45	64%	2941.71	36%
2015	7656.33	4972.28	60%	3885.78	40%
2016	7297.49	4807.33	63%	3176.85	37%
2017	7282.63	4590.84	64%	2291.37	36%
2018	8627.78	4584.46	53%	4043.32	47%
2019	8557.16	4954.48	58%	3602.68	42%
2020	7823.11	4893.44	63%	2929.67	37%
2021	8113.03	5314.51	66%	2798.52	34%
2022	9858.40	6311.53	64%	3546.90	36%

Source : Flash Conjoncture, Principaux indicateurs économiques et financiers,

Direction Générale de la Prévision et des Politiques, Ministère de Finance, Algérie.

Lois de Finance, Journaux Officiels 2006-2022.

وعلى الرغم من الصدمة التي عرفت الجزائر جراء اختصار أسعار البترول خلال النصف الثاني من سنة 2014، إلا أن مستوى النفقات العامة بقي في ارتفاع مستمر، حيث بلغت القيمة ذروتها سنة 2018 بقيمة تجاوزت 8627 مليار دينار، مثلت منها نفقات التسيير في المتوسط حوالي 61%، أما نفقات التجهيز فمثلت حوالي 39%. وتجدد الإشارة إلى أن حوالي 60% من نفقات التسيير تغطي كتلة الأجور، و36% موجهة للتحويلات الاجتماعية (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021).

وتعزى الزيادة في النفقات العامة إلى سياسة التمويل غير التقليدي الذي انتهجتها الجزائر ابتداء من نوفمبر 2018، وقد تم طبع كتلة نقدية قدرت بـ 6556 مليار دينار على أن يتم حقنها في الاقتصاد الوطني بصفة تدريجية خلال خمس سنوات مع ترتيبات أخرى تضمن الكفاءة والسير الحسن لهاته السياسة (بطاهر، 2019)، ومع ذلك يأتي هذا التوسع على حساب تراجع العديد من المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، كتناكل الاحتياطي الرسمي، تدهور قيمة الدينار، ارتفاع معدل التضخم وعجز ميزان المدفوعات.

2-2 - تطور الدعم الاجتماعي في الجزائر:

لقد رافق خروج الجزائر من العشرية السوداء تحسن ملحوظ في الوضعية الاقتصادية للبلاد وبالأخص ارتفاع متوسط أسعار النفط خلال الفترة 2001-2009، وهو ما أدى بما إلى الارتكاز على سياسة مالية توسعية تعنى بدرجة أكبر برفاهية المواطن ودعم مستواه المعيشي، وقد انعكس هذا التوجه على زيادة مخصصات التحويلات الاجتماعية.

لأسباب تتعلق بالسلم الاجتماعي، تنتهج الحكومة من وجهة نظر العديد من الاقتصاديين والمنظرين، سياسة غير فعالة للإعانات واسعة النطاق والتي غالبا ما تكون مكلفة وتشكل عبء على الميزانية وغير عادلة وتؤدي إلى الإفراط في الاستهلاك والهدر، مما يقلل من الاستثمارات (DFAE, 2020).

الجدول (2): تطور الدعم الاجتماعي خلال الفترة 2006-2022 الوحدة: مليار دج				
السنة	الدعم	الدعم/التسيير	العجز	الدعم/العجز
2006	596	41%	-611	98%
2007	709	42%	-1160	61%
2008	1164	52%	-1289	90%
2009	1208	53%	-971	124%
2010	1239	47%	-1392	89%
2011	2065	60%	-3626	57%
2012	1764	38%	-3973	44%
2013	1416	33%	-3060	46%
2014	1553	33%	-3438	45%
2015	1703	34%	-4173	41%
2016	1348	28%	-3237	42%
2017	1625	35%	-1248	130%
2018	1760	38%	-1914	92%
2019	1763	36%	-2049	86%
2020	1797	37%	-1533	117%
2021	1929	36%	-2785	69%
2022	1942	31%	-4175	47%

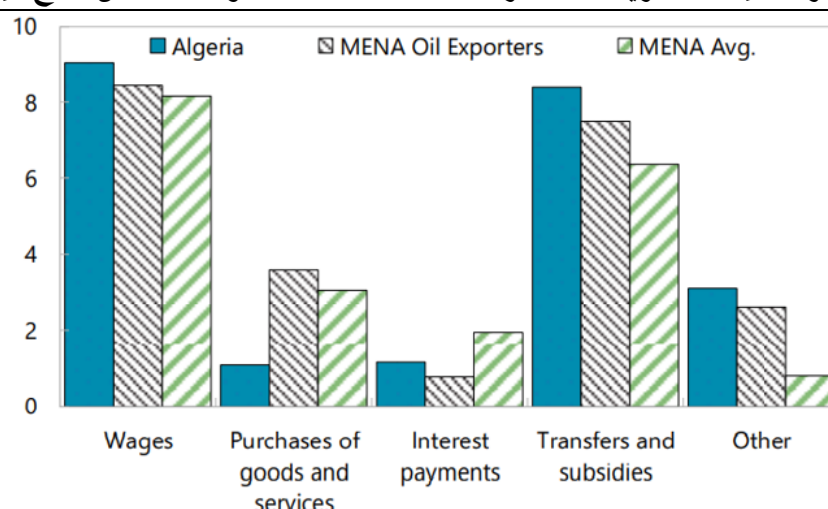
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات السابقة

تشير الدراسات والإحصائيات أن معدل الإنفاق الحكومي في الجزائر يظهر بمصاف الدول الصناعية الكبرى، بحيث يتجاوز 28% ويصل غالبا إلى حدود 40% من الناتج الإجمالي الخام (IMF, 2022) ومن هنا يمكن استحضار صعوبة موقف الحكومة الجزائرية تجاه مسألة تتعلق أكثر بمن يحتاج إلى الدعم بين الدولة والمواطن. يمثل الشكل الموالي مقارنة بين الجزائر ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط ومتوسط المنطقة المتعلقة بتركيبة الإنفاق الجاري خلال الفترة 2000-2016، ويبدو جليا أن الجزائر أثر هاته الدول إنفاقا لا سيما في يخص الاعتمادات المخصصة للدعم الاجتماعي التي تتراوح عند حدود 9% من الناتج الإجمالي الخام. بناء على هاته الأرقام نجد أن الحكومة الجزائرية تبنت خيار دعم المواطن على حساب تكبد تكاليف إضافية وتسجيل عجز متواصلة.

إن الوضعية الحالية تشير إلى تأجيل بدء أي ضبط مالي ذي مغزى، خصوصا في ظل الانسداد الاقتصادي، الاجتماعي والصحي، ويتعلق الأمر بزيادات في الضرائب أو رسوم الخدمات العامة، واستبعاد إجراء المزيد من التغييرات في نظام دعم الطاقة في الوقت الحالي (Oxford Business Group, 2018).

من خلال توزيع عناصر الدعم الاجتماعي خلال الفترة 2006-2022 يتبين أن الحصة الأكبر موجهة لدعم السكن والتي تتجسد في المنح المقدمة في إطار برامج الإسكان بمختلف الصيغ (السكن الترقوي المدعم، السكن الاجتماعي التشاركي، السكن

الشكل (2): تركيبة الإنفاق الجاري خلال الفترة 2000-2016 الوحدة: % من الناتج الإجمالي الخام



Source : Gaëlle Pierre and Moez Souissi, (2018), *Algeria : Selected Issues, IMF Country Report No. 18/169, International Monetary Fund, Publication Services, Washington.*

العمومي الترقوي، السكن الريفي...) والمقدرة في المتوسط بـ 700 ألف دينار، وكذا 500 ألف دينار مقدمة ضمن الخدمات الاجتماعية لفائدة الموظفين، علاوة على توفير السكنات الترقية الإيجارية للفئات المعوزة والتي يقل دخلها الشهري عن 24 ألف دينار. يليه دعم الأسر والذي يتركب بدوره من دعم الأسعار المتعلقة بالمنتجات واسعة الاستهلاك كالحليب والخبز والزيت والسكر وغيرها، حفاظا على مستوى عام للأسعار تكون موازية للقدرة الشرائية للفرد البسيط وتأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل كالتضخم المستورد وارتفاع الأسعار نتيجة الاحتكار وغيرها. وتجسيدا للدور الاجتماعي للدولة فقد تم تقديم تخصيصات مالية من أجل دعم خسائر مداخيل العائلات وانخفاض نشاط المؤسسات والمهن الحرة، جراء جائحة كورونا، كما تم اتخاذ إجراءات مالية تتعلق بتأجيل عمليات الدفع المستحقة لتسديد القروض والفوائد وكذا دفع الضرائب.

وفي نفس السياق تنصدر الجزائر مراتب جد متقدمة في مجال دعم أسعار المنتجات الطاقوية، فبالنسبة للبنزين تحتل الجزائر المركز الخامس من أصل 192 دولة بسعر 0.328 دولار للتر مقارنة بمتوسط السعر العالمي البالغ 0.98 دولار للتر، أما بالنسبة للكهرباء تأتي الجزائر في المركز التاسع عشر بسعر 0.038 دولار للكيلوواط، والمركز الأول فيما يخص الغاز الطبيعي بسعر 0.064 دولار للتر، وعلى هذا الأساس يتبين أن الحكومة قد تبنت خيار دعم الأفراد حفاظا على الطابع الاجتماعي للدولة بامتياز (GPP, 2022)

من جهة أخرى يمثل الغذاء الحصة الأكبر من نفقات التحويلات الاجتماعية في قطاع التعليم. حصة مصاريف الطعام تتجاوز 44% من إجمالي مصاريف التحويل. يمثل الإنفاق على الغذاء 61% من التحويلات الاجتماعية في قطاع التعليم الوطني و39% في التعليم العالي، وتتوزع هذه التحويلات بنسبة 44% للوجبات الغذائية، 26% للمنح والمساعدات المباشرة، وأزيد عن 12% للإقامة والنقل على التوالي (Banque Mondiale, 2017).

تساهم سياسة مجانية العلاج في تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية للأسر والأفراد التي تشمل نفقات الفحوص، التحاليل، والعمليات الجراحية، فضلا عن المبيت والإطعام وغيرها، ولا سيما للأشخاص الأكثر حرمانا غير المؤمن عليهم بالضمان الاجتماعي، إضافة إلى دعم المستشفيات والصيدليات المركزية (Gouvernement Algérien, 2016).

علاوة على هذا تخصص الحكومة أغلفة مالية معتبرة في إطار الإعانات المقدمة لفئة المجاهدين وتعمل على توفير كامل الحماية الاجتماعية لأرامل وأبناء الشهداء، كما تعنى فروعاً أخرى بالإعانة من حصة كبيرة من الدعم منها المتحف الوطني للمجاهد

وفروعه الجهوية، مرفوقا بمخصصات إحياء المناسبات المخلدة للثورة التحريرية، والتكاليف المرتبطة بالتكريمات وطباعة المجلات، بالإضافة إلى امتيازات أخرى تقدم لأعضاء المنظمة الوطنية للمجاهدين. من جهة أخرى تواصل الحكومة دعم التقاعد على الرغم من سلسلة العجز المسجلة، خصوصا وأنها عمدت إلى تحسين نسبة المعاشات خلال العقد الأخير وهو ما أدى إلى زيادة العبء المالي على الموازنة العامة (Mendil, Oct 2014).

الجدول (3): تطور عناصر الدعم الاجتماعي خلال الفترة 2006-2022 الوحدة: مليار دج

السنة	دعم السكن	دعم الأسر	دعم التقاعد	دعم الصحة	دعم المجاهدين	دعم المعوزين
2006	147,720	136,900	71,250	67,410	81,680	91,410
2007	204,340	176,340	90,260	79,620	82,080	75,930
2008	285,780	402,000	115,740	151,730	108,280	100,510
2009	195,620	459,340	149,240	176,940	111,280	115,410
2010	324,510	318,630	144,030	199,270	124,050	128,750
2011	754,145	492,365	139,519	367,823	125,695	185,527
2012	461,709	423,243	249,950	364,852	156,925	211,821
2013	250,631	405,579	257,936	263,708	171,938	224,569
2014	240,492	400,539	251,448	314,748	180,557	178,224
2015	341,424	453,690	246,487	323,204	198,219	148,717
2016	471,294	444,480	243,513	321,343	197,719	163,221
2017	304,430	413,482	236,889	330,286	197,959	147,725
2018	396,100	414,400	270,000	331,700	225,169	122,631
2019	423,428	445,300	290,000	336,900	224,960	100,179
2020	329,950	446,488	288,379	338,262	230,754	163,745
2021	434,244	429,111	289,000	410,000	235,317	131,678
2022	247,000	597,700	332,500	361,100	196,000	207,600

Source : Direction Générale de la Prévision et des Politiques, Ministère de Finance, Algérie.

Algérie presse service APS, <https://www.aps.dz/>

يوضع جهاز وطني للتعويضات النقدية لصالح الأسر المؤهلة، يتشكل خصوصا من الدوائر الوزارية المعنية والخبراء الاقتصاديين المعنيين وكذا المنظمات المهنية. تتم مراجعة وتعديل أسعار المنتجات المدعمة بعد تحديد الآليات والإجراءات من طرف الجهاز بهدف تحديد التعويضات الموجهة لصالح الأسر المؤهلة للتحويلات النقدية المباشرة (Jouranl Officiel, 2021).

3 - الدراسة القياسية لأثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة

3-1 - مجتمع وعينة الدراسة:

بغرض إدراك مدى تأثير سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر، تم الاعتماد على الفروع الستة للدعم الاجتماعي متضمنة كلا من دعم السكن، دعم الأسر، دعم التقاعد، دعم الصحة، دعم المجاهدين، دعم المعوزين، ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل الضعيف، كما شملت أيضا تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر وذلك خلال الفترة 2006-2022.

3-2 - أدوات ومنهجية إجراء الدراسة:**3-2-1 - أدوات جمع البيانات:**

قصد تحديد العوامل المؤثرة في تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر تم الاعتماد على عدة مصادر قصد بناء تجميعية إحصائية تعطي دلالة أكبر للمتغيرات التفسيرية في تحليل سلوك المتغير التابع، واقتصر أبرز مصدرين للدراسة على قوانين المالية المنشورة في الجرائد الرسمية وكذا تقارير المديرية العامة للتقدير والسياسات التابعة لوزارة المالية.

3-2-2 - أدوات معالجة البيانات:

تم الاعتماد على برنامج SPSS إصدار 25 وذلك قصد معالجة البيانات واستخراج النتائج، كما تم اللجوء إلى الانحدار الخطي المتعدد قصد إيجاد علاقة تسمح بالتنبؤ وقياس تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر استناد إلى تغيرات مخصصات الدعم الاجتماعي.

3-2-2-1 - تعريف نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

يسمح الانحدار الخطي المتعدد بتقدير العلاقة بين متغير تابع ومجموعة من المتغيرات التفسيرية (Schmidheiny, 2019)، كما يعرف على أنه تحليل إحصائي يعتمد على نمذجة العلاقة بين نوعين من المتغيرات، التابع (المستجيب) والمستقلة (التنبؤية). الغرض الرئيسي من الانحدار هو فحص ما إذا كانت المتغيرات المستقلة قادرة على التنبؤ بنتيجة المتغير التابع قيد الدراسة (Koloğlu, Hasan, Sevde, & Burhan, 2018)، وقد تكون العلاقات غير خطية، كما قد تكون المتغيرات المستقلة كمية أو نوعية، ويمكن فحص آثار متغير واحد أو متغيرات متعددة مع أو بدون تأثيرات المتغيرات الأخرى التي تؤخذ في الاعتبار (Bandi & Appalaswamy, 2016).

3-2-2-2 - شروط بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

يشترط لبناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد جملة من الافتراضات نوجزها فيما يلي (Osborne & Elaine, 2002):

- وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة؛
- المعنوية الكلية أو الجزئية لنموذج الدراسة؛
- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي؛
- الاستقلال الذاتي للبواقي؛
- ثبات تباين البواقي.

3-3 - عرض نتائج الدراسة:

مرت الدراسة بالعديد من المراحل قصد الوصول إلى نتائج تساهم في الإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار الفرضية الرئيسية، ويمكن توضيح هذه المراحل فيما يلي:

3-3-1 - القدرة التفسيرية للنموذج:

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن معامل التحديد قد سجل قيمة تعادل 76,5%، وهو ما يؤشر على أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج (دعم السكن، دعم الأسر، دعم التقاعد، دعم الصحة، دعم المجاهدين، دعم المعوزين، ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل الضعيف) تفسر 76,5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (عجز الموازنة العامة)، في حين أن النسبة المتبقية تعزى إلى عوامل أخرى.

الجدول رقم (4): القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار

M	R	R ²	R ² ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les Statistiques				
					Variation de R ²	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,874 ^a	,765	,623	815,116.703	,765	5,412	6	10	,010

a. Prédicteurs : (Constante), NHP, HOS, MJH, FML, HLT, RTR

b. Variable dépendante : DFC

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

3-2-3 - المعنوية الكلية للنموذج:

لاختبار ما إذا كان نموذج الانحدار المقدر معنويا أم لا، يتم صياغة الفرضيات الإحصائية التالية:

- الفرضية الصفرية (H_0): نموذج الانحدار (جميع معاملات الانحدار) غير معنوي (لا تختلف عن الصفر)؛
 - الفرضية البديلة (H_1): نموذج الانحدار (واحد على الأقل من معاملات الانحدار) معنوي (يختلف عن الصفر)؛
- وبناء على نتائج الجدول رقم (5) يتبين أن مستوى المعنوية سجل قيمة ($\text{sig}=0,010$) وهي أقل من 5%، كما أن قيمة F المحسوبة (5,412) أكبر من قيمة F الجدولية (3,22) عند درجة حرية (10--6)، إذن نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد بأن نموذج الانحدار (واحد على الأقل من معاملات الانحدار) معنوي (يختلف عن الصفر).

الجدول رقم (5): اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	21573390232 284,320	6	3595565038 714,053	5,412	,010 ^b
	de Student	66441523883 97,754	10	6644152388 39,775		
	Total	28217542620 682,074	16			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

3-3-3 - شرط عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية

يمكن اختبار شرط عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية بواسطة طريقتين مختلفتين:

- الطريقة الأولى: نلاحظ من مخرجات الجدول رقم (6) أن أغلب قيم المعامل (VIF) (5,62، 27,29، 23,03، 19,78) تتجاوز القيمة الصحيحة 5، وعليه يمكن القول أنه يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية.

الجدول رقم (6): اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار

Modèle		Tolérance	VIF
1	(Constante)		
	HOS	,178	5,626
	FML	,312	3,203
	RTR	,037	27,298
	HLT	,043	23,033
	MJH	,051	19,780
	NHP	,277	3,606

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

- الطريقة الثانية: يبين الجدول رقم (7) أن قيم معامل الارتباط بين المتغيرات التفسيرية تنحصر بين -0,794 كأدنى قيمة و0,930 كأعلى قيمة، وهو ما يؤكد على وجود ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية.

الجدول رقم (7): استقلالية المتغيرات التفسيرية لنموذج الدراسة

	DFC	HOS	FML	RTR	HLT	MJH	NHP
DFC	1,000	-,481	-,685	-,614	-,744	-,462	-,794
HOS	-,481	1,000	,433	,185	,631	,281	,305
FML	-,685	,433	1,000	,709	,784	,605	,601
RTR	-,614	,185	,709	1,000	,843	,930	,559
HLT	-,744	,631	,784	,843	1,000	,836	,623
MJH	-,462	,281	,605	,930	,836	1,000	,344
NHP	-,794	,305	,601	,559	,623	,344	1,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ومع ذلك قد لا يشكل التعدد الخطي حالة مقلقة إذا كان الهدف من تصميم النموذج هو التنبؤ بقيم المتغير التابع بناء على قيم المتغيرات التفسيرية لأن القيم التنبؤية تظل تتمتع بقدر عال من الدقة، وكذلك قيم معامل التحديد أو معامل التحديد المعدل تقيسان بشكل جيد إلى أي مدى يتنبأ النموذج بقيم المتغير التابع (جبريل، 2014).

وفي نفس السياق ترى بعض الدراسات أن التعامل مع مشكل التعدد الخطي يستند إلى الهدف الذي من أجله تم تقدير الدالة تحت الدراسة، كما يرى بعض باحثي القياس الاقتصادي إهمال وجوده في النموذج من خلال توسيع بيانات الدراسة أو إسقاط أحد المتغيرات التفسيرية أو إدخال معلومات إضافية للنموذج (شبيخي، 2011).

3-3-4 - المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها سابقاً تم إدراج المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية التالية في نموذج الانحدار المتعدد، والتي تشمل كلا من:

- المتغير التابع ممثلاً في عجز الموازنة العامة (DFC)؛
- المتغيرات المستقلة ممثلة في دعم السكن (HOS)، دعم الأسر (FML)، دعم التقاعد (RTR)، دعم الصحة (HLT)، دعم المجاهدين (MJH)، دعم المعوزين، ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل الضعيف (NHP).

الجدول رقم (8): المتغيرات التفسيرية المدرجة في نموذج الانحدار

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	NHP, HOS, MJH, FML, HLT, RTR	.	Introduire

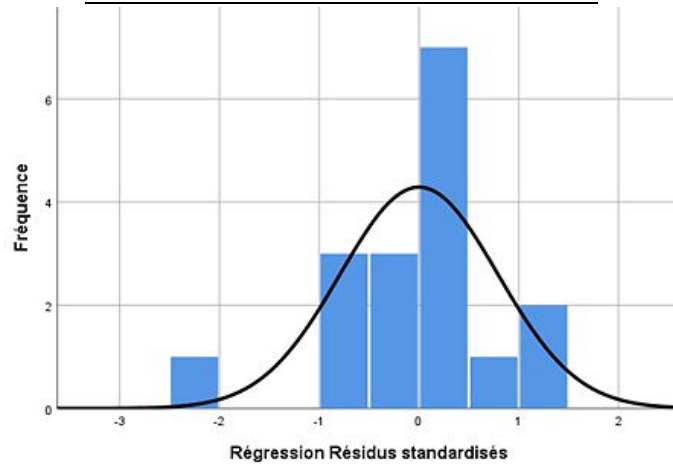
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

3-3-5 - اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي:

للتأكد من أن البيانات المجمعة مسحوبة من مجتمع يتبع التوزيع الطبيعي نلجأ إلى صياغة الفرضيتين التاليتين:

- الفرضية الصفرية (H_0): البواقي تتبع التوزيع الطبيعي؛
 - الفرضية البديلة (H_1): البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.
- من خلال الشكل رقم (3) يتضح أن البواقي تتوزع توزيعاً معتدلاً بشكل الجرس ومتماثلاً حول العمود النازل من قمته، وهو ما يقود لقبول فرضية العدم والتي تفيد بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وبذلك يتحقق شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.

الشكل رقم (3): اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

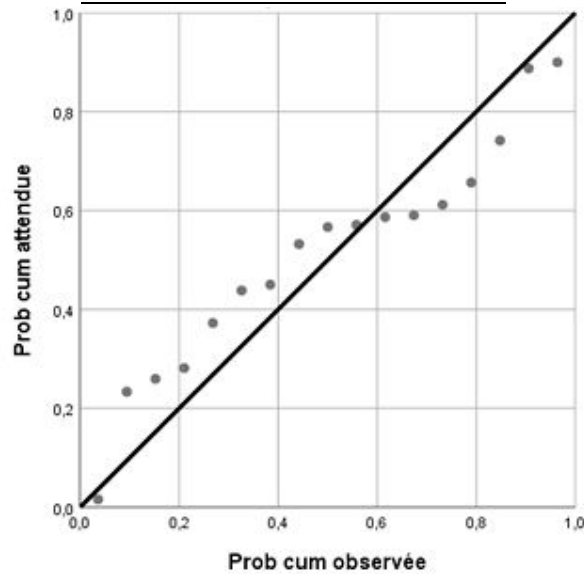
3-3-6 - الاستقلال الذاتي للبواقي

من أجل إجراء اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- الفرضية الصفرية (H_0): يوجد استقلال بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)؛
- الفرضية البديلة (H_1): لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

وانطلاقاً من الشكل رقم (4) يتبين أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي وبالقرب (على جانبي) من الخط، مما يدفع لقبول فرضية العدم التي تنص على أنه لا وجود لارتباط ذاتي بين البواقي.

الشكل رقم (4): الاستقلال الذاتي للبواقي

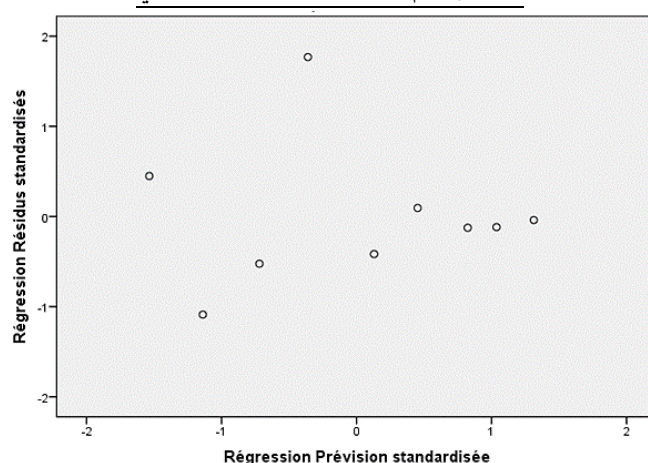


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

3-3-7 - اختبار تجانس البواقي (ثبات التباين)

قصد اختبار تجانس البواقي نلجأ إلى الشكل رقم (5) الذي يوضح الانتشار العشوائي للبواقي حول محور (0) الذي يفصل بين البواقي الموجبة والسالبة، بحيث لا يمكن تحديد شكل معين للتباين، وبالتالي يمكن القول أن هناك ثبات في تباين الأخطاء وهو ما يعزز صلاحية نموذج الانحدار المتعدد المصاغ.

الشكل رقم (5): اختبار تجانس البواقي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

3-3-8 - صياغة نموذج الانحدار المتعدد:

بناءً على الجدول رقم (9) يتبين أن الجزء الثابت يقدر بـ 801552,203، كما أن معامل الانحدار لدعم السكن (HOS) سجل قيمة تقدر بـ -1,387، في حين بلغت قيمة معامل الانحدار لدعم الأسر (FML) -0,413، أما دعم التقاعد (RTR) فقد سجل معاملاً يعادل -9,906 وكذا قيمة تقدر بـ -5,765 بالنسبة لدعم الصحة (HLT)، كما بلغت قيمة معامل الانحدار لدعم المجاهدين (MJH) -16,349، أما دعم المعوزين، ذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخل الضعيف (NHP) فقد سجلت قيمة معامل الانحدار -10,066، علاوة على أنه وبعد المرور بالاختبارات السابقة التي تعزى إلى شروط بناء نموذج الانحدار المتعدد ومدى صلاحيته، تم التوصل إلى صياغة نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$DFC = 801552,203 - 1,387HOS - 0,413FML - 9,906RTR - 5,765HLT + 16,349MJH - 10,066NHP$$

الجدول رقم (9): قيم معامل الانحدار للمتغيرات التفسيرية المدرجة في نموذج الانحدار

		B	Erreur standard	Bêta
1	(Constante)	801552,203	1563300,492	
	HOS	-1,387	3,367	-,150
	FML	-,413	3,367	-,034
	RTR	-9,906	13,392	-,593
	HLT	-5,765	9,373	-,453
	MJH	16,349	17,265	,646
	NHP	-10,066	8,714	-,337

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

3-4 - مناقشة نتائج الدراسة

تحاول الدراسة بناء نموذج لقياس أثر تطور مخصصات الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر، بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، حيث تركيب النموذج من ست متغيرات تفسيرية تضمنت دعم السكن، دعم الأسر، دعم التقاعد، دعم الصحة، دعم المجاهدين، دعم المعوزين، ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل الضعيف. وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي السابق لمتغيرات الدراسة يمكن تبين تأثير سياسة الدعم الاجتماعي المنتهجة حالياً على عجز الموازنة العامة في الجزائر فيما يلي:

- دلت نتائج التقدير أن إشارة معامل دعم السكن جاءت مطابقة للتحليل الاقتصادي، أي أن لها تأثير سلبي على رصيد الموازنة العامة، وهو ما يؤثر على أن زيادة مخصصات دعم السكن بقيمة 1 مليار دينار يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة بـ 1,387 مليار دينار، ويمكن تفسير هذا الطرح بالتمادي في توسيع دائرة الإنفاق الحكومي المنتهج خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي من جهة واحتواء التزايد في التعداد السكاني ودعم الرفاهية الاجتماعية من جهة أخرى، ويظهر ذلك جليا في الشطر الأول من فترة الدراسة (2006-2014) أين شهدت الموازنة العامة انتعاشا في شق الإيرادات المتأتية من ارتفاع أسعار البترول.
- فيما يتعلق بإشارة معامل دعم الأسر أظهر النموذج أنها جاءت مطابقة للتحليل الاقتصادي، أي أن لها تأثير سلبي على رصيد الموازنة العامة، وهو ما يؤثر على أن زيادة مخصصات دعم الأسر بقيمة 1 مليار دينار يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة بـ 413 مليون دينار، ويعزى هذا الأمر إلى ارتفاع معدل التضخم المستود المتعلق بشكل مباشر بتدهور قيمة العملة الوطنية من جهة وارتفاع أسعار المنتجات المحلية الناجم عن الممارسات التجارية غير أخلاقية وعمليات الاحتكار وضعف الأجهزة الرقابية على نشاط التجار لا سيما مع التزايد المطرد في حجم الأسواق الموازية، الأمر الذي يدفع بالحكومة إلى تعزيز مخصصات دعم الأسر كقناة أولية لزيادة الدخل الحقيقي من خلال توفير المتطلبات الأساسية للعيش وتقويض التدهور في القدرة الشرائية للأفراد والحفاظ على السلم الاجتماعي بدرجة أكبر. وبحسب النموذج فدعم الأسر يعتبر أقل عامل مؤثر على عجز الموازنة العامة، وهو ما يدل على محدودية نجاعة سياسة التحويلات الاجتماعية المتبعة، بدليل أن هاته المخصصات تستفيد منها جميع الشرائح الفقيرة، الميسورة وبشكل أكبر الفئات الغنية في ظل غياب منهجية الدعم الموجه (المخصص).
- وفي نفس السياق كشف النموذج أن إشارة معامل دعم التقاعد جاءت مطابقة للتحليل الاقتصادي، حيث أن لها تأثير سلبي على رصيد الموازنة العامة، ويمكن تفسير هذه الحالة بتوجه الحكومة لرفع مستوى معاشات التقاعد من حيث المداخيل وزيادة عدد المستفيدين من سياسة التقاعد المسبق خلال فترة الدراسة، وهو ما يعتبر من المنظور المالي تسربات ضائعة لإيرادات الدولة وغياب المقابل من هاته الأعباء خصوصا في ظل انعزال هذه الفئة عن إحداث القيمة المضافة في النشاط الاقتصادي. إضافة إلى أن خمول الدور الاستثماري لصناديق المعاشات دفع بالحكومة إلى التدخل دوما لتغطية العجز في ميزانيتها، وهو ما يعززه التقدير الذي يظهر أن زيادة مخصصات دعم التقاعد بقيمة 1 مليار دينار يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة بـ 9,906 مليار دينار.
- تظهر نتائج النموذج أن إشارة معامل دعم الصحة سلبية، مما يدفع للقول أنها تدعم التحليل الاقتصادي الحالي، بحيث أن تحركات مخصصات الدعم نحو الارتفاع تؤدي بشكل طردي في تعميق عجز الموازنة العامة، أي أن زيادة مخصصات دعم الصحة بقيمة 1 مليار دينار يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة بـ 5,765 مليار دينار، وهو ثالث أعلى عناصر الدعم تأثيرا على رصيد الموازنة، ويفسر هذا الأخير بالمخصصات المقدمة لصالح الصيدلية المركزية، والاستفادة من مجانية العلاج عبر كافة المستشفيات العمومية، والتغطية النسبية لأعباء الدواء من طرف صناديق التأمين، علاوة على أن الحكومة قد خصصت مؤخرا إعانات ضخمة تدخل ضمن التدابير الاستعجالية الخاصة بحملة التلقيح ضد فيروس كورونا.
- يتبين من خلال نتائج التقدير أن إشارة معامل دعم المجاهدين ظهرت موجبة وهي منافية للطرح السابق، بمعنى أن لها تأثير إيجابي على رصيد الموازنة العامة، فأى زيادة في مخصصات هذا الفرع ستؤدي إلى تقليص عجز الموازنة، ويمكن تفسير هذه المفارقة بالفجوة الناجمة عن ضعف توجيه الدعم إلى مستحقيه وتدني نجاعة تتبع النفقات فضلا عن تشوه الآليات

المصممة لتطبيق سياسة الدعم الحالي وضعف تسيير هذا القطاع بالشكل الذي يسهم في تعزيز المشاركة في التنمية الاقتصادية الوطنية.

- بخصوص إشارة معامل دعم المعوزين أظهر النموذج أنها مطابقة للتحليل الاقتصادي، أي أن لها تأثير سلبي على رصيد الموازنة العامة، بحيث تسعى الحكومة إلى تبني المبادرات التي تساهم في دعم الاندماج الاجتماعي لفئة المعوزين، ذوي الاحتياجات الخاصة، وذوي الدخل الضعيف من خلال تمكينهم من الوصول السهل إلى الخدمات واقتناء متطلبات العيش ترسيخاً لمبدأ تكافؤ الفرص.

الخلاصة:

سمحت الدراسة الحالية بتشخيص واقع سياسة الدعم الاجتماعي المطبقة في الجزائر، وقد رصدت عدة تشوهات في آلية تنفيذها، سواء من حيث التكلفة وحتى نسبة استهداف الفئات المعنية بالدعم، وقد عمق هذا الانحراف من فجوة التسريبات المستنزفة خارج عن دائرة الاستغلال وتوسيع عجز الموازنة العامة طيلة مدة الدراسة (2006-2022)، وقد أقرت الدراسة بضرورة مراجعة قرارات تخصيص الموارد وتوزيع الدخل بالشكل الذي يضمن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في ظل الافتقار إلى مقومات الانتقال من الدعم المعمم إلى الدعم الموجه.

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي والاقتصادي تم إثبات صحة الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على أن سياسة الدعم الاجتماعي المنتهجة بالشكل الحالي تؤثر بدرجة كبيرة على عجز الموازنة العامة في الجزائر. وقد توصلت الدراسة الحالية إلى جملة من النتائج نوجز أبرزها فيما يلي:

- تمارس الحكومة الجزائرية الدور الاجتماعي المنوط إليها باستخدام سياسة الدعم كآلية محوية ضمن الإنفاق الحكومي.
- إن إقبال الحكومة الجزائرية على تفعيل إنفاق يتجاوز حجمه أكثر من ثلثي الناتج الإجمالي الخام مقارنة بهيكل الاقتصاد الوطني، يستدعي أكثر من أي وقت مضى مراجعة السياسة المالية التوسعية على المدى المتوسط والطويل، وضبط الميكانيزمات الأنجع في تطبيق البرامج وتحسيد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛
- يتربك أكبر قسط (75%) من عجز الموازنة العامة في الجزائر من الإعانات المقدمة في إطار الدعم الاجتماعي؛
- تتوزع نفقات التسيير في الجزائر بين شقين أساسيين يشملان كلا من التحويلات الاجتماعية وكتلة الأجور؛
- تساهم السياسة الحالية المتجسدة في الدعم المعمم في تشوه الإنفاق الحكومي، وضعف النجاعة الاقتصادية وتقويض العدالة الاجتماعية، مما يدعو إلى ضرورة التقويم بانتهاج سياسة الدعم الموجه؛
- ساهمت المتغيرات المستقلة الموزعة على دعم السكن، دعم الأسر، دعم الصحة، دعم التقاعد، دعم المجاهدين ودعم المعوزين في تفسير 76% من التغير الحاصل في عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2022؛
- أوضح نموذج الدراسة أن عجز الموازنة العامة في الجزائر يعزى بصفة قوية إلى التغير في مخصصات دعم المعوزين، ذوي الاحتياجات الخاصة، وذوي الدخل الضعيف، وكذا دعم التقاعد، متبوعاً بالإعانات الموجهة لدعم الصحة، وبدرجة أقل التحويلات الاجتماعية المقدمة لقطاع السكن ودعم الأسر.

على الرغم من أن الجزائر لجأت إلى طلب مساعدة تقنية من البنك العالمي لتحديد أفضل الآليات التي يمكن اعتمادها في تقويم سياسة الدعم الاجتماعي على المدى القصير، ومع ذلك تقرر العديد من الخبراء والاقتصاديون أن تصويب التحويلات عملية معقدة وحساسة اقتصادياً واجتماعياً وتتطلب نهجاً شاملاً للإصلاح ودراسة دقيقة لتحديد آثارها على المواطنين، وبصفة خاصة على عجز الموازنة العامة، وفي هذا الصدد تقدم الدراسة الحالية جملة من الاقتراحات التي يمكن لها أن تدعم هذا الطرح، والتي نوجزها فيما يلي:

- ضرورة تخطيط استراتيجية شاملة (تتضمن تكاليف البرنامج، مدة التجسيد، ونسبة الاستهداف) للانتقال من الدعم المعمم إلى الدعم الموجه؛
- إرساء منظومة معلوماتية وإحصائية من خلال رقمنة مختلف القطاعات، بغرض تصميم قاعدة بيانات تساعد على تقدير كافة الشرائح من معوزين، ذوي الاحتياجات الخاصة، ذوي الدخل الضعيف، وغيرها؛
- تعزيز الرقابة على النفقات العمومية وبرمجة تطبيقات لتتبع مسار التحويلات النقدية المقدمة في إطار الدعم الموجه، إضافة إلى مراجعة قرارات تخصيص الموارد وتوزيع الدخل بالشكل الذي يضمن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؛
- تفعيل الآليات الكفيلة باحتواء السوق الموازي، والعمل على إدماجه تدريجياً بهدف تعزيز مشاركته في الاقتصاد الوطني؛
- تحرير الأسعار وهيكلتها يسمح بتخفيف الأعباء على الموازنة العامة، وتصويب سياسة الدعم، كما يقلص فجوة التشوه في المنافسة في السوق الوطني؛
- مراجعة نظام الأجور لا سيما الأجر الوطني الأدنى المضمون وجدول الاقتطاعات (ضرائب ورسوم) قصد تعزيز الدخل الحقيقي للأفراد والمؤسسات.

ركزت الدراسة الحالية على إبراز أثر سياسة الدعم الاجتماعي في تعميق عجز الموازنة العامة في الجزائر، دون التطرق لمتغيرات تفسيرية أخرى،

يمكن أن تكون أكثر دلالة في تفسير التغير في عجز الموازنة العامة، كتقلبات أسعار البترول، التحصيل الضريبي، الأسواق الموازية، كتلة الأجور، التضخم المستورد وغيرها، وهو ما تتوقع الأبحاث استهدافه في المستقبل، علاوة على هذا فقد حاولت الدراسة قياس أثر المتغير المستقل (الدعم الاجتماعي) على المتغير التابع (عجز الموازنة) تبعاً لسلوك معين يتعلق بالسياسة المنتهجة خلال فترة الدراسة وهو ما يؤثر عن احتمال الوصول إلى نتائج مغايرة في حالة عمدت الحكومة إلى تغيير سياسة الدعم من المعمم إلى الدعم الموجه.

إن معالجة موضوع الدراسة المتعلق بقياس تأثير سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر سمح برصد بعض المحاور القابلة للتعمق والتي يمكن من خلالها استجلاء نتائج إضافية تساهم في توسيع الحقل المعرفي لهذا الموضوع، ومن بين هذه المحاور دراسة قياس أثر سياسة الدعم الضمني والصريح على رصيد الموازنة العامة في الجزائر، إضافة إلى مداخل تصويب سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر، وكذا تقييم الأداء الحكومي في تطبيق سياسة الدعم الاجتماعي، ودراسة مقاربات جديدة في الإنفاق الحكومي والتحويلات الاجتماعية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. الجريدة الرسمية. (30 سبتمبر، 2007). المرسوم الرئاسي رقم 07-304. المحدد للشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم. الجزائر، الجزائر: المطبعة الرسمية.
2. بختة بطاهر. (2019). التمويل غير التقليدي آلية جديدة لمواجهة الأزمة أم خطر محقق بالاقتصاد الجزائري. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 5.
3. بوبكر حنصال، و سعدية بن أحمد. (2018). استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 7.
4. قويدري كمال. (2015). دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 1، المجلد 6.

5. لعجال لعمرية. (2019). دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021. مجلة العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، العدد 2، المجلد 12.
6. محمد سليمان محمد جبريل. (2014). التعدد الخطي: أسبابه، تأثيراته والمعالجة بانحدار الحافة وانحدار المركبات الرئيسية مع التطبيق على بيانات افتراضية. أطروحة دكتوراه. السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
7. محمد شيخي. (2011). طرق القياس الاقتصادي: محاضرات وتطبيقات. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
8. مفتاح فاطمة. (2016). الميزانية العامة بين القانون الأساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية. مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد 4.
9. وكالة الأنباء الجزائرية. (7 جانفي، 2021). السنة المالية 2021: وزارة المالية تسلم تبليغ اعتمادات الميزانية للمؤسسات والادارات العمومية.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bandi, H. R., & Appalaswamy, A. (2016). Multiple Linear Regression (MLR) Analysis of Fibre Yield in Roselle (*Hibiscus sabdariffa* L.). *Indian Journal of Natural Fibers* Vol. 2, No. 2.
2. Banque Mondiale. (2017). *Rapport de Suivi de la Situation Économique de l'Algérie*. Washington.
3. Bloj, C. (2009). *The Budgeting Process and the Implications on Social Policies and Poverty Reduction: Alternatives to Traditional Models*. Geneva, Switzerland: UNRISD Flagship Report on Poverty.
4. Dan, L., Inceu, A., & Zai, P. (2012). *Public Budgets*. Cluj-Napoca, Romania: Babeş-Bolyai University.
5. DFAE, D. f. (2020). *Rapport Économique Algérie : Aout 2019 - Juillet 2020*. Confédération Suisse.
6. Gaëlle Pierre and Moez Souissi, (2018), *Algeria : Selected Issues, IMF Country Report No. 18/169*, International Monetary Fund, Publication Services, Washington.
7. Gouvernement Algérien. (2016). *Algérie : Objectifs du Millénaire pour le développement, Rapport National 2000-2015*.
8. GPP. (2022, Jan 12). Récupéré sur Global Petrol Price: GlobalPetrolPrice.com
9. IMF. (2022, Jan 09). *IMF Data*. Récupéré sur Government Finance Statistics (GFS): data.imf.org/?sk=a0867067-d23c-4ebc-ad23-d3b015045405
10. Jouranl Officiel. (2021, Dec 30). Loi de Finance. *Art 188*. Alger: L'Imprimerie Officielle.
11. Koloğlu, Y., Hasan, B., Sevde, I., & Burhan, Ö. (2018). A Multiple Linear Regression Approach For Estimating the Market Value of Football Players in Forward Position. *arxIII Journal*, .
12. Mendil, D. (Oct 2014). Le niveau de vie des retraités algériens et l'inégalité des retraites. *Séminaire scientifique de la Caisse des Dépôts*. Bordeaux, France.
13. Osborne, J. W., & Elaine, W. (2002). Four Assumptions of Multiple Regression That Researchers Should Always Test. *Practical Assessment, Research & Evaluation, Volume 8*.
14. Oxford Business Group, O. (2018). *The Report : Algeria*. London: Price waterhouse Coopers.
15. Schmidheiny, K. (2019). The Multiple Linear Regression Model. Dans *Short Guides to Microeconometrics Fall 2019*. Unversitat Basel.
16. Schwartz, G., & Benedict, C. (1999). Government Subsidies. *Journal of Economic Surveys*, 13(2).
17. Sowa, N. K. (2006). *The Role of Subsidies as a Means to Increase Welfare*. Récupéré sur wwfeu.awsassets.panda.org/downloads/role_subsidies_increase_welfare_2.pdf